# الفصل الرابع

# هجرة العقول العراقية

**تمهيد:**

لم تكن الحضارة الإنسانية لتنبت وتزدهر دون بذورها المغروسة بمصر النيل وجذورها الممتدة لعراق ما بين النهرين. ويجهل مقومات الحداثة والتقدم، ويفتقر إلى معايير العلم وبحثه من لم يطلع على تراث الحضارتين اللتين شكلتا منابع الحضارة الإنسانية جمعاء وروافدها في شتى أنحاء المعمورة.

نعم إنه العراق العظيم، صاحب الحضارة العريقة، ففي البدء كانت أرض ما بين النهرين – كما يؤكد "خليل الدليمي" في كتابه "صدام حسين من الزنزانة الأمريكية ... هذا ما حدث" ... وفي البدء كانت أرض العراق العظيم، بلاد الحضارات التي أشرقت مع السومايين وحروف الكتابة. حضارات تعاقبت وتركت آثارها القيمة على الأرض، أرض الرافدين. شواهد تحكي قصة شعب عمل وكد واجتهد، فاستقى العالم كل معارفه من حضارات قامت على ضفاف هذين النهرين الخالدين، دجلة والفرات. هو العراق بوابة الأمة الشرقية وحارسها، تعاقبت عليه الغزوات من كل حدب وصوب، وشهدت أرضه سقوط ممالك ودول. وفي العصر الحديث شهد العراق تطوراً تنموياً هائلاً اقتصادياً وبشرياً وثقافياً وصحياً وعسكرياً بعد تأميم نفطه الذي أصبح بيد أبنائه بعد أن كان بيد الأجنبيين، فقضى على الأمية وشهد له العالم بانجازاته في المجال الصحي والعلمي والتكنولوجي.

إن العين العربية لتبكي دماً على سقوط عاصمة أهل العلم والعلماء –بغداد الرشيد– في يد شيطان رجيم أقسم برأس إبليسه الألعن أن يدمر كل ما هو غالٍ ونفيسٌ لحضارة عربية إسلامية عريقة –شهدت على خسته وانحطاطه وتحالفه مع شياطين إنسه وجنه، فدمر كل أثر للعلم فيها واستنزف أدمغتها بكل أنواع النزيف من اغتيال وخطف وإقصاء واصطياد وملاحقة ...

ومما لا شك فيه أن الظروف التي مر بها العراق خلال العقود الثلاثة الماضية تركت بصماتها الحزينة على جميع أطراف المجتمع العراقي وأطيافه، وأن تدمير البنية التحتية للعراق أدى إلى هجرة الآلاف من العقول العراقية إلى مختلف دول العالم. وأن مثل هذه البصمات الحزينة لا تنجلي -ولم تنجلِ- إن لم تتضافر الجهود المخلصة لإعادة إعمار دولة عريقة ذات تاريخ مجيد كان بإمكانها أن ترتقي إلى مصاف الدول المتقدمة لما تمتلكه من مصادر الثروة الطبيعية والبشرية. ولأسباب عديدة -نسردها في هذا الفصل- اضطرت الكثير من العقول والكفاءات العلمية العراقية للهجرة إلى دول العالم المتقدمة، وهم لا يجدون ضالتهم في هذه الدول —في أغلب الأحيان- لأن الغربة تنهشهم من كل حدب وصوب.

وتُعد العقول العراقية واحدة من أهم الثروات الكثيرة التي كانت ولا تزال مسيلة للعاب الكثير ممن طمعوا ولا زالوا يطمعون بثروات العراق. إن خطط تفريغ العراق من عقوله ومفكريه لم تكن وليدة الاحتلال الأمريكي الصهيوني للعراق فحسب في عام ٢٠٠٣، إذ إنَّ الأمر يرجع لمخطط قديم يتم تحديثه بشكل دوري.

إن دراسة ظاهرة نزيف الأدمغة العراقية تُعد من المشاكل الأكثر أهمية التي تواجه العراق اليوم وتؤثر على حاضره ومستقبله. وتنميته المستدامة. ومن ثم، فإننا سنحاول في هذا الفصل أن نتناول هذه الظاهرة بالدراسة للتعرف على الظاهرة في العراق، مراحلها وتطورها التاريخي، وحجمها، وتعامل المحتل الأمريكي مع العلماء، أبعادها والعوامل المؤثرة فيها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، وكذلك الحلول والمقترحات لهذه المشكلة وكيفية استثمار العقول العراقية المهاجرة مع تقديم إحدى الدراسات الخطيرة لشاهد من أهل العراق الأوفياء وهو السيد/حسن خليل غريب في كتابه بعنوان: (تدمير تراث العراق وتصفية علمائه جريمة أمريكية صهيونية إيرانية ملحق رقم (١) علي كتابنا هذا)، منشورات حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، شبكة البصرة؛ لما لهذا الفصل من أهمية بالغة تصور الوضع الراهن في عراقنا المجيد تحت نير الاحتلال. هذا ويقدم هذا الفصل للقارئ النبيل بكل حيادية ودونما تعليق فنحن لسنا مع طرف ضد طرف ولم نتبنَ وجهة نظر أحد ضد أحد، بل أردنا أن نقدم شهادة لشاهد من أهلها ...

## مفهوم العقول العراقية:

ويرى البروفيسور "نادر عبد الغفور أحمد"، أنه لتعريف هجرة العقول العراقية لابد من تقسيمها إلي ثلاثة أقسام على النحو التالي:

### ١- العقول الفاعلة:

وهي العقول التي حصلت على شهادات جامعية عالية وعملت ضمن مؤسسات أكاديمية كالجامعات والمؤسسات العلمية أو المصانع والشركات والمستشفيات وغيرها، بحيث باتت تتمتع بامتلاكها الخبرة العلمية والعملية والتقنية في مجال معين. ونشاط الكفاءة يبرز من خلال نشرها للأبحاث العلمية وبراءات الاختراع والاشتراك بالمؤتمرات العلمية وبرامج التطوير العلمي مما يعزز من مكانتها العالمية والمحلية. وتؤخذ سنوات الخبرة والعمل في مجال الاختصاص بعين الاعتبار عند تعريف الكفاءة العلمية.

### ٢- الكفاءات العاطلة:

وهي الكفاءات التي حصلت على شهادات جامعية عالية لكنها لم تستثمر تلك الشهادات في تطوير قدراتها العلمية والبحثية لأسباب مختلفة. تلك الكفاءات عملت في مجال بعيد عن مجالها العلمي وتحتاج إلى فترة من التدريب والتأهيل لإعادة استيعابها في مشاريع الاستفادة من العقول المهاجرة.

### ٣- الكفاءات المزورة:

وهي التي دخلت العراق أيام نظام حكم الرئيس "صدام حسين" وبعد سقوطه، وحصلت على بعض الوظائف في مؤسسات الدولة، مثل هؤلاء الأشخاص ادعوا بحصولهم على شهادات عالية بالرغم من كونها مزورة. ويمكن وضع آلية خاصة إما بواسطة مؤسسة النزاهة أو الوزارات المعنية للتأكد من حصول تلك الكفاءات على الشهادة الموثقة.

## مراحل نزيف الأدمغة العراقية:

مرت هجرة الكوادر العلمية العراقية بمراحل زمنية مختلفة، واختلفت نسبة هجرة الكفاءات العلمية باختلاف طبيعة المرحلة الزمنية، وغالباً ما كانت تشكل

انعكاساً لاحتدام وتفاقم الصراع السياسي والاقتصادي والأيديولوجي بين القوى السياسية العراقية. ونعرض فيما يلي أهم مراحل هجرة العقول العراقية.

- **المرحلة الأولى: من عام ١٩٦٣ – حتى عام ١٩٧٠.**

وخلال هذه المرحلة القياسية مارست الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق مختلف أساليب الاضطهاد والتنكيل والتعذيب والقتل وممارسة الإسقاط السياسي لخبرة الكفاءات العلمية العراقية وخاصة ذات التوجه الوطني واليساري، مما أجبر قسماً من هذه الكفاءات والتي سنحت لها الفرصة بمغادرة العراق ولأسباب سياسية بالدرجة الأولى.

- **المرحلة الثانية: من أواسط السبعينات من القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٢.**

وتميزت هذه المرحلة باشتداد الصراع السياسي بين الحزب الحاكم من جهة، وبين الأحزاب السياسية العراقية التي كانت معارضة للنظام الحاكم من جهة أخرى. هذا وكانت طبيعة الصراع تحمل طابعاً سياسياً وأيديولوجياً، أي صراع على السلطة. وخلال هذه المرحلة العصيبة عانى الشعب العراقي بشكل عام والنخبة العلمية بشكل خاص من مرارات وقهر وعذابات إنسانية واقتصادية لا مثيل لها في العالم. وبسبب الاضطهاد السياسي والحروب غير العادلة وفرض الحصار اللاشرعي والظالم. كل هذه الأسباب وغيرها شكلت عوامل رئيسه دافعة في هجرة غالبية الكوادر العلمية بما فيها المحسوبة على النظام الحاكم سابقاً –نظام حكم "صدام حسين"-.

- **المرحلة الثالثة: بدأت من أبريل ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٧.**

وبعد سقوط النظام الحاكم على أيدي قوات الاحتلال الأجنبي سادت الفوضى السياسية والأمنية والاقتصادية وخاصة منذ أواسط عام ٢٠٠٤ حتى أواسط عام ٢٠٠٧، حيث أشتد الصراع الطائفي والسياسي في آن واحد حتى وصل الأمر حدّ أن بات الشعب العراقي على أبواب الحرب الأهلية، وكانت قوى داخلية وإقليمية وحتى دولية تقف وراء هذه "الفوضى المنظمة" ولكل قوى حساباتها الخاصة بها.

إن أهم ما تميزت به هذه المرحلة هي اشتداد، أو تفاقم العامل الطائفي، بالإضافة إلى العامل السياسي والأمني، وترك كل ذلك أثره السلبي على النخبة العلمية العراقية، بغض النظر عن انتمائها السياسي أو الطائفي، مما دفع نسبة غير قليلة من خيرة الأساتذة والأطباء والمهندسين والفنانين ... إلى مغادرة العراق بسبب المضايقات والتهديدات والقتل، إذ خسرت الجامعات والمعاهد العراقية المئات من خيرة الكوادر العلمية سواء الذين استشهدوا أو الذين غادروا العراق بسبب الانقلاب الأمني والصراع الطائفي، وهذه تُعد أكبر خسارة علمية ومادية للشعب العراقي ومستقبله.

## حجم الظاهرة وخطورتها:

تصاعدت وتيرة هجرة الكفاءات العراقية بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلى أضعاف مضاعفة، وذلك بسبب مسلسل الاغتيالات والاختطاف، من أجل تصفية البلاد من العقول والأدمغة ذات الخبرة العراقية المتميزة. ففي تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر عام ٢٠٠٨، تبين أن أكثر من (٢٢٠٠) طبيب وممرض عراقي قد قتلوا، و(٢٥٠) اختطفوا منذ عام (٢٠٠٣)، وأكثر من (٢٠) ألف من الكوادر الطبية من مجموع (٣٤) ألفاً، اضطروا إلى مغادرة العراق بعد الغزو الأمريكي، واختفى عشرات الآلاف، كما اغتيل أكثر من (٥٠٠٠) عالم ومهندس عراقي، فضلاً عن اغتيال علماء الذرة العراقيين. هذا وقد أقر الكونجرس الأمريكي في مطلع عام ٢٠٠٣ قانون هجرة العلماء العراقيين، الذي نص على منح هؤلاء العلماء تصريح إقامة دائمة في الولايات المتحدة، شرط إعطائهم معلومات دقيقة حول أسلحة الدمار الشامل، التي أتهم بها العراق كذباً وزوراً، وجعلوها مبرراً لغزوه، فقد حققت معهم فرق التفتيش الدولية قبل شن الحرب على العراق، إلا أنهم رفضوا مغادرة البلاد. ومن الطبيعي أنه كانت لدى واشنطن قوائم بأسماء هؤلاء العلماء وعناوينهم، مما أدى إلى مطاردتهم بعد الاحتلال، واعتقال بعضهم، وقتل وتشريد بعضهم الآخر، فضلاً عن محاولة إغراء البعض من العلماء العراقيين لكسبهم لصالحها، من خلال ترحيلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وإعطائهم الجنسية، ودمجهم في مشاريع هناك، واستثمارهم في

بناء مؤسساتها وقدراتها. هذا، ولم يقتصر الأمر على الاستهداف الأمريكي للعقول العراقية، وإنما تعداه إلى الاستهداف الإسرائيلي، حيث يكشف جنرال فرنسي متقاعد عن وجود عدد من وحدات الكوماندوز الإسرائيلي، التي دخلت الأراضي العراقية بهدف اغتيال العلماء العراقيين، خشية انتقال تلك العقول إلى الدول العربية والإسلامية الأخرى. وقد أشارت بعض التقارير إلى أن فرق الاغتيالات الإسرائيلية، اغتالت ما يزيد على (٥٠٠) من علماء العراق وأساتذته ... والقائمة مفتوحة للمزيد. ولقد عمل الدور الإسرائيلي في العراق على تصفية العلماء العراقيين وملاحقتهم، ومحاولة استقطاب البعض الآخر منهم ونقلهم إلى إسرائيل مع أبحاثهم ليتم التعامل معهم في معسكرات سرية، بشكل يضمن تعاونهم وتنفيذهم للأوامر.

وفضلاً عن الكفاءات والقدرات العلمية العراقية المستهدفة، فقد وصلت المأساة إلى مراكز الدولة العلمية والثقافية' وذلك لمحو ذاكرة العراق التاريخية والثقافية، إذ حرقت آلاف المجلدات العلمية في مراكز الأبحاث، وحرق أرشيف الدولة بمقتنياته ومخطوطاته، ونهبت المؤسسات العلمية والثقافية بنسبة (٨٠٪) من ما تملكه الدولة. فقد نُهب المتحف العراقي الذي يضم نفائس الإرث الحضاري لحضارة وادي الرافدين، والذي ضم مختلف الحضارات العراقية السومارية، والآشورية والأكدية والبابلية، فضلاً عن موروث ضخم لخمسة قرون من تاريخ الدولة العباسية، والتي تمركزت في بغداد عاصمة الرشيد.

وفي دراسة أعدتها منظمة الطاقة الذرية العراقية عام ١٩٨٩قدرت تكلفة دراسة الحائز على شهادة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا بمبلغ (١٤٠) ألف دولار. وفي دراسة أخرى قدرت تكلفة هجرة (١٧٥٠٠) حامل شهادة ماجستير و(٧٥٠٠) حامل شهادة دكتوراه بـ (٤٥٥٠) مليون دولار، بينما بلغت كلفة استقطاب بدائلهم (١١٢٥) مليون دولار، وهذا يعني أن العراق قد وفر لتلك الدول ما يصل إلى (٣٤٢٥) مليون دولار، إضافة إلى اختصار مدد زمنية تتراوح بين (١٥-٢٠) عاماً لها واحتياج العراق لنفس الفترة لتعويض هجرة متخصصي بورد (ماجستير طب). هذا وقد ذكر "د. ظاهر محمد" في أحد أبحاثه أرقاماً تبعث على القلق، فخلال الفترة من ١٩٩١-١٩٩٨، بلغ عدد المهاجرين العراقيين من أصحاب الكفاءات إلى الولايات المتحدة وكندا وأوروبا

الغربية فقط (٣٧٥٠) عالماً وكفاءة منهم ٧٦٪ أستاذ جامعي و٢٣٪ من العاملين في مراكز الأبحاث العراقية المختلفة من بينهم ٨٣٪ تخرجوا من الجامعات الأوروبية والأميركية. هذا وقد شهدت الموجة الثالثة والأخيرة من الهجرة التي حدثت بعد عام ٢٠٠٣ مغادرة أكثر من ثلاثة آلاف أستاذ جامعي، وأن ١٠٪ من إجمالي عدد الأطباء في العراق والبالغ (٣٢) ألف هاجروا في نفس الفترة. هذا علاوة على أن العقول العراقية المهاجرة تشكل ما نسبته (١٠٪) من إجمالي العقول العربية المهاجرة.

## الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع علماء العراق:

تبنت الولايات المتحدة الأميركية -بعد احتلالها العراق- إستراتيجية خبيثة تستطيع من خلالها استنزاف العلماء العراقيين وانتهجت في هذا الشأن ثلاثة خيارات لإفراغ العراق من علمائه على النحو التالي:

- **الخيار الأول: الاستهداف الأميركي المباشر وغير المباشر للعلماء**

ويقوم هذا الخيار على فلسفة المزاوجة بين خيارين أولهما الخيار "الألماني" أي احتواء العلماء وإعادة توظيفهم خدمة للمصالح الأمريكية، كما حدث مع العالم الأميركي "براون" (بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت أمريكا تسحب العلماء الألمان للعمل داخل أمريكا لمصلحتها) وزملائه ممن قامت الولايات المتحدة بترحيلهم إلى أراضيها وتقديم عروض كبيرة من أجل استثمارهم في بناء مؤسساتها وقدراتها. وثانيهما الخيار السلفادوري القائم على تصفية العقول التي ترفض الإغراءات الأميركية الصهيونية، وذلك كترجمة لإستراتيجية "الفوضى الخلاقة" وتحقيقاً لهدف تجفيف منابع العراق العلمية والفكرية وحرمان شعبه من رجال البحث العلمي، ومنعه من العبور إلى المستقبل للحاق ببقية الشعوب، وإعادته إلى التخلف.

وقد بدأت ملامح إعادة العراق إلى التخلف ترتسم في أفق السياسة الأمريكية منذ الوعيد الذي أطلقه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جيمس بيكر" في وجه وزير الخارجية العراقي الأسبق "طارق عزيز" أثناء اجتماعهما في جنيف عام ١٩٩١، حين قال "بيكر" "لعزيز": "إن لم تتعاونوا معنا فسنعيدكم إلى عصور ما قبل القرون الوسطى".

- **الخيار الثاني: الخيار الألماني**

وهو الخيار القائم على إفشاء المعلومات من قبل العلماء العراقيين إلى الدول الغربية وبالتحديد أمريكا. وقد بدأت محاولات تنفيذ هذا الخيار بمشروع السيناتور "جوزيف بايدن" الذي صادق عليه مجلس الشيوخ الأميركي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ لإصدار قانون قضى بمنح العلماء العراقيين الذين يوافقون على إفشاء معلومات مهمة عن برامج بلادهم التسليحية بطاقة الهجرة الأمريكية الخضراء Green Card، مستغلاً بذلك الحصار المفروض على العراق آنذاك، كي يجعل من اللجوء إلى الدوائر الأمريكية حلاً معقولاً أمام العلماء العراقيين الذين لا يطيقون هذا الوضع البائس.

وقد وعد هذا القانون العلماء الذين يقبلون بالهجرة بآفاق بديلة أكثر إشراقاً، ثم كان القرار الأممي (الأمم المتحدة) رقم (١٤٤١) الذي أصرت واشنطن على تضمينه بنداً عن استجواب العلماء العراقيين عسى ولعل أن تظفر بتجنيد البعض، لكن الخيار فشل. وقد اتضح من خطاب "كولن باول" -وزير الخارجية الأمريكية الأسبق- التحريض ضد العراق في مجلس الأمن في الخامس من فبراير/شباط ٢٠٠٣، حين ألمح إلى امتعاض إدارته من امتناع علماء العراق عن التعاون مع فرق المحققين الدوليين، ومن مراوغتهم لإخفاء حقائق التطور الذي بلغوه تقنياً وإصرارهم على عدم الإدلاء بأقوالهم، لأن الغالبية العظمى من العلماء العراقيين رفضت كل هذه الإغراءات.

وبعد الاحتلال، وبالتحديد في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة الأمريكية برنامجاً بقيمة (٢٥) مليون دولار لـ "تأهيل العلماء العراقيين" الذين عملوا في برامج التسليح العراقية والهدف المعلن لهذه البرامج هو الاستفادة من العلماء في برامج للاستخدام السلمي للطاقة، في حين أن الهدف الحقيقي هو استغلال عدد كبير من هؤلاء العلماء عبر ترحيلهم إلى الولايات المتحدة وإعطائهم الجنسية الأمريكية ودمجهم في مشاريع معرفية هناك. ولقد أسفرت هذه المغريات -للأسف الشديد- عن زيارة عدد من العلماء العراقيين للكيان الصهيوني. وقد نشر الكاتب المصري "معتز أحمد" في صحيفة "الاتحاد الظبيانية" في ٢٠٠٣/٦/١٦

مقالاً بعنوان "علماء العراق أهلاً في إسرائيل" رصد فيه زيارة عدد منهم الكيان الصهيوني أبرزهم أستاذ علم الفيزياء النووية الدكتور "طاهر لبيب"، والمتخصص في مجال التكنولوجيا الدكتور "محمود أبو صالح". هذا وقد قال خبير الشؤون الإسرائيلية في مؤسسة الأهرام الدكتور "عماد جاد"، إن الولايات المتحدة الأمريكية نقلت من العراق جوا (٧٠) من العلماء العراقيين إلى خارج العراق، ووضعتهم في مناطق نائية خشية أن يسربوا ما لديهم من معلومات، أو يحولوا تلك المعلومات إلى منظمات أو دول معادية للأمريكان. كما كشف تقرير أمريكي نشرته صحيفة دلي تليجراف البريطانية في ٢٠٠٧/١٢/٢٦، أن الأمريكيين فشلوا في استمالة معظم العلماء العراقيين للتعاون والعمل في الأراضي العراقية.

- **الخيار الثالث: الخيار السلفادوري**

ويقوم هذا الخيار على تصفية العلماء وقتلهم باسم "مجزرة السلفادور" أي سلسلة المجازر التي أشرفت عليها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلدان أمريكا اللاتينية لتصفية العلماء.

ومع بداية الاحتلال الأمريكي للعراق، كشفت رسالة وجهها علماء العراق وحملت توقيع "علماء الأمة المهددة"، بدا فيها أن قوات الاحتلال كانت تحمل قوائم بأسماء العلماء العراقيين الذين وردت أسماؤهم في قوائم مفتشي الأسلحة الدوليين وعناوينهم والأبحاث التي يعملون عليها، مما أدى إلى اعتقالهم أو قتلهم.

ويقول العالم العراقي الدكتور "نور الدين الربيعي" الأمين العام لاتحاد المجالس النوعية للأبحاث العلمية، ورئيس أكاديمية البحث، وأحد أبرز العلماء العراقيين في مجال التكنولوجيا النووية، "حينما جاءت أمريكا وبريطانيا كان أول شيء هو ضرب المؤسسات العلمية والبحثية والمدارس والجامعات وإحراق المكتبات والتراث العراقي الذي أصابه النهب والسلب، ويكفي أن ندلل على ذلك أن العراق فقد (٥٥٠٠) عالماً منذ الغزو الأنجلوأمريكي في أبريل/نيسان ٢٠٠٣، معظمهم هاجروا إلى شرق آسيا وشرق أوروبا والباقي تم اغتياله".

وتجدر الإشارة إلى أن العراق أنفق ما مقداره عشرة مليارات دولار على مراكز الأبحاث العلمية، وقد تحدث الصحفي البريطاني "روبرت فيسك" في صحيفة اندبندنت أكثر من مرة عن العمليات المنظمة لاغتيال العقول العراقية. ومع وجود ما يقارب خمسة عشر (١٥) جهاز استخباراتي لعدة دول في العراق كان هدفها الرئيس إجهاض العراق والقضاء على ثروته العلمية المتمثلة في عقول أبنائه، لذا إن الكثير من العلماء العراقيين الذين نجوا من الموت، قد اتهموا أطرافاً كالموساد الصهيوني ومخابرات دولة الاحتلال والميلشيات الطائفية المرتبطة بها بارتكاب مذابح ضد العلماء والكفاءات العراقية، كما أن المعلومات تقول إن الموساد الصهيوني جند (٢٤٠٠) عنصر تدربوا مع أجهزة المخابرات الأمريكية وغيرها على الإجهاز على العلماء وتصفيتهم. والملحق رقم (٢) يضم قائمة ببعض العلماء العراقيين الذين تم تصفيتهم.

## أبعاد ظاهرة هجرة العقول:

ثمة أبعاد رئيسية لمشكلة هجرة العقول يمكن إيجازها فيما يلي:

### ١- البعد العلمي:

وتسعى الدول المتقدمة إلى استغلال الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تواجه الكوادر العلمية في البلدان النامية ومنها العراق لسحب هذه الكوادر عبر أساليب مختلفة للعمل لصالحها لما تملكه هذه الكوادر العلمية من مؤهلات وخبرات علمية فائقة. وبالتالي تستطيع هذه البلدان المتقدمة استثمار هذه الكفاءات لصالح تطورها العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وفي نفس الوقت يتم حرمان الدول النامية ومنها العراق من جهد وخبرة هذه الكوادر العلمية، أي بمعنى آخر إفراغ البلد النامي من خيرة كوادره الوطنية العلمية.

### ٢- البعد الاقتصادي:

ويكمن البعد الاقتصادي في أن هجرة العقول العلمية تشكل مكسباً مادياً كبيراً للبلدان المتقدمة، إذ تحصل هذه البلدان على كوادر علمية جاهزة لم يتم

إنفاق أي مال عليها، وبالتالي يمكن القول أنها تشكل ربحاً اقتصادياً كبيراً للدول المتطورة، وفي نفس الوقت تشكل هجرة هذه الكوادر خسارة علمية ومادية كبيرة على بلدانها لا يمكن تعويضها. وبالمقابل، تبقى هذه البلدان النامية متخلفة من الناحية العلمية والاقتصادية بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

**٣- البعد السياسي:**

تشكل النخبة العلمية في أي بلد النواة السياسية والعلمية الرئيسة لما لها من دور ومكانة وتأثير مباشر على الحياة والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعود هذا الدور لما تملكه هذه الكوادر العلمية من وعي ونضج سياسي ومن معرفة علمية، وهذا ما تخشاه بعض الأنظمة في الدول النامية ومنها الدول العربية.

**أسباب هجرة العقول العراقية:**

يتميز العراق عن غيره من الدول عند دراسة أسباب هجرة عقوله العلمية، حيث يعد العراق من أغنى دول الشرق الأوسط قاطبة لما يمتلكه من ثروات معدنية وزراعية مائية بالإضافة إلى خصوبة أرضه وموقعه الجغرافي المتميز وحضارته التي تمتد في عمق التاريخ. ويمكن إيجاز الأسباب التي أدت إلى هجرة العقول العلمية العراقية إلى الأسباب السياسية والاقتصادية والاضطهاد الطائفي والعرقي والتخلف الاجتماعي وغيرها من العوامل على النحو التالي:

**١- العوامل السياسية:**

وتُعد العوامل السياسية من أهم أسباب هجرة العقول العراقية خلال العقود الثلاثة الأخيرة -اعتباراً من عقد التسعينات من القرن العشرين- من تاريخ العراق. إذ وجب على كل فرد في العراق أيام النظام السابق -نظام حكم الرئيس "صدام حسين"- بغض النظر عن درجته الإدارية والثقافية والعلمية والاجتماعية إعلان الولاء الكامل والمطلق للقيادة والحزب والثورة. وبذلك افتقدت الكفاءات العلمية جو الأمان والاستقرار الذي كان يجب أن تتمتع به لاستغلال قدراتها العلمية المبدعة

لخدمة المجتمع. وقد تبلور هذا واتضح بشكل جلي منذ سبعينيات القرن العشرين حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣.

**٢- العوامل الاقتصادية:**

وتعتبر العوامل الاقتصادية، إضافة للعوامل السياسية مسؤولة عن ازدياد الهجرة في عقد التسعينات من القرن العشرين بسبب الحصار الاقتصادي والثقافي الذي فرض على العراق بعد غزوه للكويت في عام ١٩٩١. واستمرت هذه العوامل في التأثير حتى يومنا هذا.

**٣- الاضطهاد الطائفي والعرقي والتخلف الاجتماعي وغيرها:**

ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

أ- أسباب هجرة العقول أو بقائها في الخارج في ظل نظام التبحيث:

- الحروب والإرهاب والاضطهاد.
- فقر الإمكانيات والقدرات والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية، انخفاض مستوى المعيشة وجود الحياة معاً.
- التبحيث وارتباط الدرجة الوظيفية بالدرجة الحزبية.
- المجتمع العراقي أصبح بيئة طاردة للكفاءات العلمية وليست جاذبة أو حاضنة للكفاءات.
- ضعف مستوى الإنفاق على التطوير والابتكار والبحث العلمي والتقني.
- هيكلة إدارية بيروقراطية فاسدة وضعيفة ومتخلفة.
- عدم إشباع روح البحث والتطوير أو المشاركة الفعالة في الرأي والخبرة أو الحصول على الدعم المادي والمعنوي.

ب- أسباب تهجير العقول وعدم رجوعها بعد عام ٢٠٠٣:

- العنف والقتل والخطف والتهديد والتفجيرات.
- تصاعد العنف الطائفي.

- انتشار ظاهرة خطف واغتيال الأكاديميين والأطباء والكفاءات بصورة عامة.
- انتشار الفوضى والخوف بين الكفاءات بحيث لم يعودوا مطمئنين على أنفسهم وعائلاتهم وممتلكاتهم.
- سوء الخدمات الاجتماعية والصحية.
- اضطراب الأجواء الجامعية.
- استمرار فقر الإمكانيات البشرية والمادية وانعدام الحوافز والدوافع للتطور والتطوير.

**سياسة جذب العقول العراقية:**

ثمة عوامل لجذب العقول العراقية يمكن إيجازها فيما يلي:

- الأمان والاستقرار.
- إلغاء الطائفية.
- توفير الدرجات الوظيفية.
- الرجل المناسب في المكان المناسب.
- زيادة إمكانات البحث العلمي وتشجيع الاستثمار والتطوير.
- تحسين مستويات الدخل والمعيشة.
- إبعاد الصراعات السياسية عن الجامعة.

ويمكن إيجاز الأهداف العاملة لجذب العقول فيما يلي:

- حاجة الوطن للاختصاصات العلمية والهندسية والطبية.
- قيادة خطط التنمية.
- تأهيل المعرفة والفكر والعلم وتأثيرها في المجتمع العراقي وجعل التفكير والاختصاص المهني والقدرة العلمية جزءاً من نسيج المجتمع.
- بناء قاعدة علمية لنقل المعرفة والتكنولوجيا وتوطينهما.

- تنمية الموارد الطبيعية ومراقبة تطورات البيئة وتشجيع المحافظة عليها.
- وضع نظام يعتمد على الخبراء في تقديم النصيحة والإرشاد والتقييم.
- الوصول إلى مستوى البلدان النامية المتطورة نسبياً.

## حلول مشكلة هجرة العقول العراقية وضمان عودتها:

ولحل مشكلة هجرة العقول العراقية وضمان عودتها للعراق نقدم بعض الرؤى والمقترحات للأساتذة والعلماء والمعنيين العراقيين والعرب في هذا الشأن على النحو التالي:

في دراسته حول "إهدار الحريات الأكاديمية وهجرة العقول العراقية"، يرى الدكتور "منذر الفضل" أن الشعوب التي تحترم علماءها ومفكريها وخبراتها الوطنية وتوفر لهم كل الظروف المناسبة للإبداع والعمل الحر هي شعوب حية ومتطورة تخلق في نفوس أبنائها الثقة والإخلاص والتفاني من أجل سعادة الإنسان، والأمة التي تكرم عقولها تكون قوية بهم، ولهذا فإن احترام الإنسان أولاً وتوفير المناخ الملائم، من احترام القانون وتطبيقه بصورة عادلة وتوفير ضمانات للتقاضي، واستقرار سياسي، ومورد مالي دائم ومناسب لكل إنسان وتعددية سياسية وديمقراطية، وهي الكفيلة وحدها بعودة هذه العقول إلى أعشاشها لتخدم أوطانها وليست أساليب القمع أو الترهيب والترغيب أو قرارات العفو أو السماح ببعض الامتيازات المالية التي هي أساسية لكل إنسان في الحياة العصرية.

ويضيف الدكتور "منذر"، لقد أصبحت لدى العديد من الدول تقاليد راسخة لتكريم علمائها سنوياً بكل صنوف التقدير والاحترام التي ترسخ روح المواطنة والانتماء حتى لمن لا يحمل جنسية هذه الدول أو ممن جاء مهاجراً لها، ولا يمكن البحث عن عنصر الإنسان أو عن دينه أو معتقده أو لونه أو مذهبه أو آراءه ... فالبشر سواسية في القيمة الإنسانية والعالم أصبح قرية صغيرة بفعل عوامل متعددة، والاختلاف في المذاهب واللون والرأي والجنس والعادات ضرورة في الحياة وقضية طبيعية.

ويرى د. "نجاح الكاظم"، أنه للاستفادة من العقول المهاجرة ينبغي على النظام العراقي الجديد والحكومات العربية إذا كانت جادة حقاً في معالجة هذا الموضوع، أن

تسعى لتشريع القوانين ووضع الإجراءات الضرورية وخلق الآليات العلمية وتخصيص الموارد المالية من الزيادة في ميزانيات البحث العلمي والتطوير وأرباح الشركات والضرائب وغير ذلك، لخلق شبكات واسعة لجمع المعلومات عن الاختصاصات والمطبوعات العلمية، حتى يتسنى لها توظيفها في المشاريع التكنولوجية المشتركة بين علماء وعقول الخارج (المهاجرة) وكفاءات وخبرات الداخل (البلدان العربية) كخطوة أولى تتبعها خطوات عملية أخرى. هذه القوانين والإجراءات قد تساهم في وضع حد لنزيف الهجرة المستمرة إلى بلدان الرخاء الاقتصادي والحرية السياسية.

والأمر الثاني وربما الأهم –الحديث لـ د. الكاظم- هو نشر ثقافة العلم وزيادة نفوذها وتقييم أهميتها كي تقوم الشعوب العربية (ومنها الشعب العراقي) بدورها المطلوب لمعالجة الموضوع بشكل منطقي وواقعي بعيداً –بسبب الخلل في ثقافتها- عن حالة الازدواجية التي نعيشها بين افتخارها بكثرة علمائها وطاقاتها العاملة في الغرب من جانب، وصب جام غضبها على الاستعمار وكثرة نقمتها بل هجائها المتنوع على الغرب بسبب استقطاب هذه الطاقات من جانب آخر.

ويضيف "الكاظم"، أنه يمكن الاستفادة من الكفاءات والعقول المبدعة الوطنية أو المهاجرة للعمل بعقود قصيرة أو طويلة المدى في الجامعات والمصانع والمشاريع التنموية. وقد يكون أحد هذه المشاريع هو تشجيع العقول المفكرة على تأسيس شركات متخصصة في مجالات علمية وتقنية واقتصادية ونحوها تدعم من قبل الحكومة. وتساهم هذه الشركات في إسناد البني التحتية لاقتصاديات البلد وبدء مشاريع جديدة للتنمية ودون الحاجة لمشورة الشركات التقنية الأجنبية. فقد استخدمت بعض الدول كسنغافورة وتايوان والهند هذه السياسة التي ساعدتها في استقطاب الكثير من كفاءات دول الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. وتشجع الحكومات هذا التوجه وذلك بتزويد من يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات العلمية بمنح مادية وتسهيلات مصرفية، دون فوائد، يمكن تسديدها على المدى البعيد، وإعفاء مثل هذه المشاريع من الرسوم والضرائب إلى أن يتم تأسيسها واستقرارها.

أما الدكتور "نجم الدليمي" الذي لا يستبعد –إضافة لعوامل وأسباب كثيرة سبق ذكرها- أن تكون الهجرة الكبيرة للنخبة العلمية عفوية، إضافة إلى اعتقاده

أيضاً بوجود قوى داخلية وإقليمية ودولية تقف وراء جذب الكفاءات العلمية العراقية بهدف إفراغ العراق من كوادره العلمية الوطنية وإبقاء البلد يدور في دوامة من الفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجعله بلداً تابعاً ومتخلفاً في ميدان العلم والتكنولوجيا ... يرى "الدليمي"، أن المعالجة الجذرية لأسباب هجرة العقول العراقية تتطلب من قادة الأحزاب السياسية العراقية أن تتوحد وفق برنامج وطني موحد يتضمن:

- نبذ مبدأ المحاصصة الطائفية المقيت.
- الرفض والتخلي عن العنف والاغتيال السياسي.
- إقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة وعلى مختلف المستويات.
- العمل بالمبدأ السليم والعادل وهو الرجل المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن الانتماء السياسي.
- اعتماد مبدأ الانتخابات الديمقراطية الحرة والمباشرة في الجامعات والمعاهد العلمية والإدارية ابتداءً من رئاسة الجامعة وعمادات الكليات ورؤساء الأقسام العلمية، وتوزيع الصلاحيات العلمية توزيعاً عادلاً بين الجامعة والكلية والقسم العلمي بما يخدم المسيرة العلمية.

ويؤكد الدكتور "الدليمي"، أن الالتزام بهذه المبادئ سوف يضع حداً لكل الأساليب اللاشرعية واللاديمقراطية وسوف يساعد على تحقيق دعائم الأمن والاستقرار لعموم الشعب العراقي بشكل عام ويساعد على عودة الغالبية العظمى من الكفاءات العلمية. إضافة إلى ذلك لابد من وضع حلول جذرية لبعض أهم المشاكل الخاصة التي تواجه النخبة العلمية وفي مقدمتها مشكلة السكن، ومشكلة احتساب الخدمة، ومشكلة الترقيات العلمية وغير ذلك من مشكلات. وبدون مواجهة هذه المشكلات وإيجاد حلول جذرية لها، يرى "د. الدليمي" أن الهدف من عودة العقول المهاجرة والاستفادة منها لن يتحقق وفيما يلي تفصيلاً لهذه المشاكل وعرضاً لحلولها:

**١- مشكلة السكن:**

تعد مشكلة السكن إحدى أهم وأعقد المشاكل التي تواجه عودة الكفاءات العلمية إلى العراق، فكما هو معروف ومنذ السبعينات من القرن الماضي وحتى

أواسط عام ٢٠٠٧، فإن الغالبية العظمى من الكفاءات العلمية التي هاجرت إلى الخارج، ولأسباب مختلفة قامت ببيع بيوتها الخاصة، وغيرها من الممتلكات الأخرى. إن هذه النخبة العلمية المتواجدة في الخارج وخاصة في أمريكا وكندا ودول أوروبا الغربية وغيرها من البلدان الأخرى قد حصلت على عمل ومساعدات إنسانية وسكن. وفي حالة عودة هؤلاء اليوم، لن يستطيعوا شراء بيوت أو قطع أرض سكنية بسبب الارتفاع الجنوني للأسعار، وعليه تعتبر هذه المشكلة هامة جداً ولابد من إيجاد حلول لها. وثمة أسلوبان أمام الحكومة العراقية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي لحل هذه المشكلة كما يراها الدكتور "الدليمي" وهما:

- **الأسلوب الأول:** وهو العمل على بناء مجمعات سكنية (مدينة جامعية) تتوافر فيها كافة الخدمات الضرورية، وأن تقوم كل جامعة وبالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على تنفيذ هذه المجمعات السكنية. ويمكن أن تقوم بذلك شركات عراقية وحسب المواصفات الدولية، أو التعاقد مع الشركات الأجنبية وفي مقدمتها الشركات الصينية، الروسية، اليابانية، الكورية، التي لها خبرة في البناء الجاهز، مع الأخذ عين الاعتبار في عملية البناء الجاهز ظروف وعادات وتقاليد المجتمع العراقي وتقاليده، وأن يتم تأثيث البيت/الشقة، وبشكل كامل وفق المواصفات التي يتم الاتفاق عليها بين الجامعة والشركة الأجنبية مع تحديد فترة للبناء تتراوح ما بين سنة وسنة ونصف.

- **الأسلوب الثاني:** تقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالتنسيق مع الجامعات والمعاهد العراقية بتحديد قطع أراضي سكنية يتم توزيعها على الأساتذة العائدين من الخارج مع تقديم القرض الميسر للأستاذ وبدون فوائد ولفترة طويلة من أجل بناء بيوت لهم.

ويرى "الدليمي" أنه يمكن إعطاء خيار مسبق للأستاذ أي من الأسلوبين يختار. كما يرى أن حل هذه المشكلة الهامة يتطلب من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والمعاهد العراقية القيام بالجرد الكامل للأساتذة العائدين بعد أبريل عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم والذين يعملون في الجامعة أو في

الوزارات الأخرى. كما يجب أن لا يتم غبن الزملاء الذين لم يغادروا البلاد من أن يشملوا في ذلك، ولكن بشرط أن يتم تقديم كافة الوثائق الرسمية المطلوبة والتي تثبت أن ليس لديه بيت خاص به وهذه الوثائق تصدر من المديرية العامة للتسجيل العقاري.

٢- **مشكلة الترقيات العلمية:**

إن مشكلة الترقيات العلمية تُعد من المشاكل الهامة التي تواجه عودة الكفاءات العلمية والتي غادرت العراق خلال الفترات المختلفة. إن الغالبية العظمى من هذه الكوادر العلمية عملت ولا تزال تعمل في جامعات عربية وأجنبية معترف بها، ولكن في حالة عودتهم سوف يواجهون قوانين الجامعات العراقية، التي لا تعترف بالخدمة السابقة ولا يتم احتسابها لأغراض الترقية العلمية والتقاعد وتحت مبررات بيروقراطية وغير علمية، حيث يرجع العائد إلى الخدمة الجامعية من الصفر!. إن الترقية العلمية في الجامعات العراقية محددة بعدة شروط، فمثلاً الترقية من مدرس إلى أستاذ مساعد تتطلب العمل لمدة (٤) سنوات، وتقديم ما لا يقل عن (٣) بحوث علمية يجري تقييمها وصلاحيتها فلا غبار على ذلك، ولكن هناك شروط أخرى ومنها دراسة دورة كمبيوتر ودورة طرق تدريس لمدة شهر؟!.

ويستأنف "الدليمي" عرضه للمشكلة مستنكراً، فكيف لأستاذ عائد ولديه خبرة تدريبية (١٠) سنوات أو (١٥) سنة أو أكثر أن يدخل هذه الدورة؟!! وبالرغم من أهمية دورة الكمبيوتر فهي مسألة خاصة بالأستاذ فهو إذا أراد ذلك يستطيع تحقيق ذلك الهدف وبأي طريق يراها مناسبة له.

ويرى "الدليمي" أن حل هذه المشكلة يتطلب الآتي:

- على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات العراقية أن تعترف بالخدمة الجامعية للأساتذة الجامعيين الذين عادوا والذين سيعودون للعمل الجامعي، سواء كان عملهم في جامعات عربية أو أجنبية وأن تحسب هذه الخدمة لأغراض الترقية العلمية والتقاعد، ولكن بعد تقديم الوثائق الرسمية المطلوبة.

- إلغاء شروط الترقية وخاصة دورة الكمبيوتر ودورة طرق التدريس الخاصة بالترقية العلمية من مدرس إلى أستاذ مساعد، وكذلك ضرورة إلغاء شرط إرسال البحث أو البحوث العلمية الأصلية إلى الخارج للتقييم من قبل خبراء عرب، وهذا ما تتطلبه الترقية العلمية من أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ، لأنه من غير المقبول والمعقول أن الجامعات العراقية ليس لديها خبراء علميون متمرسون في عملية تقييم البحوث العلمية.

- من الضروري أن يتم تطبيق شروط الترقية وهي دورة الكمبيوتر ودورة طرق التدريس للمتخرجين حديثاً من حملة الشهادات العليا الماجستير والدكتوراه واعتبارها شروطاً رئيسية وأساسية للتعيين في الجامعة.

### ٣- مشكلة احتساب الخدمة الجامعية:

تعتبر مشكلة احتساب الخدمة الجامعية إحدى أهم المشاكل التي تواجه عودة الكفاءات العلمية العراقية، ومن أجل إيضاح جوهر المشكلة لابد من معرفة ما يلي:

- إن قسماً من الذين غادروا العراق هم من حملة الشهادات العليا، والماجستير والدكتوراه، بسبب الاضطهاد والملاحقة السياسية أو لأسباب اقتصادية أو غيرها وكانت لديهم خدمة جامعية في الجامعات والمعاهد العراقية وقسم منهم اليوم عمل أو يعمل في جامعات عربية أو أجنبية.

- أن البعض من الكفاءات العلمية كان يعمل في السلطة التنفيذية (الوزارات) وبدرجات إدارية عليا وهامة، فقسم منهم هاجر إلى خارج العراق للأسباب المذكورة سابقاً، والقسم الآخر لم يستطع مغادرة البلاد ولأسباب مختلفة.

- أن بعض الشباب الذي هاجر من العراق وللأسباب المذكورة سابقاً قد حصلوا على شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه) وهم اليوم يعملون في جامعات عربية وأجنبية مرموقة ولديهم ما يثبت ذلك.

- من الضروري أن يشمل الزملاء من حملة الماجستير والدكتوراه والذين لم يغادروا البلاد ويعملون اليوم في دوائر الدولة المختلفة بكل الامتيازات التي سيحصل عليها زملاؤهم العاملون في الجامعات والمعاهد العراقية.

- من الضروري أن يتم احتساب الخدمة الجامعية للمفصولين السياسيين الذين يحملون الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) وعادوا إلى الوطن بعد أبريل عام ٢٠٠٣ وهم يمارسون الخدمة في الجامعات والمعاهد العراقية كخدمة جامعية كاملة لأغراض الترقية والتقاعد. فمن الضروري أن يتم احتساب خدمة العائدين من أصحاب الكفاءات العلمية العراقية خدمة جامعية كاملة وأن يطبق عليهم قانون الخدمة الجامعية الذي صدر عام ٢٠٠٨ والذي يحتاج لتعديلات جوهرية في كثير من مواده وفقراته.

ويؤكد "الدليمي" أنه من الخطأ الكبير أن يتم التفريط أو عدم الاهتمام بهذه النخبة العلمية المدربة والتي تملك من القدرات العلمية والفنية والتي يحتاجها المجتمع والاقتصاد والعلم في العراق، ذلك أن إعداد الكادر العلمي من حملة الشهادات العليا يحتاج إلى (٣٠) عاماً، فخسارة هذه النخبة تعنى خسارة المجتمع العراقي ضعف الفترة الزمنية أي (٦٠) عاماً!.

إن تحقيق ما سبق ذكره من حلول سيكون عاملاً هاماً ومحفزاً لعودة الكثير من الكفاءات العلمية العراقية من أجل الإسهام في إعادة بناء العراق وتطور العلم والتكنولوجيا فيه، فعلى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية وقادة الأحزاب السياسية، وعلينا نحن جميعاً –"د. الدليمي" ورفاقه- أن نفكر بأمن ووحدة ومستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي، وأن لا يتم أو ينحصر التفكير لدى البعض في كم سيكلف هذا مالياً، لأن هذه النخبة العلمية هي رأسمال لا يعوض ولا يمكن تقييمه تقييماً مجرداً من ناحية حساب الكلفة فقط.

### ٤- مشكلة الجانب الإداري – الروتين والبيروقراطية:

إن من أخطر المشاكل التي تواجه السلطة التنفيذية هي البيروقراطية الكارثية - كما يسميها "الدليمي"-، إذ لا يمكن القول أن أنضج القوانين التي يتم تشريعها، وأحسن التوجيهات السليمة التي يمكن أن تصدر من أي جهة تنفيذية يمكن أن تدفن وتموت ولن ترى النور بشكلها الكامل إذ يتم التفسير حسب المزاج وغير ذلك. إن السبب الرئيسي وراء كل ذلك هو تفشي مرض "الروتين

وخطر البيروقراطية الإدارية القاتلة"، والتي يمكن أن تشبه مرض "السرطان" في جسم الإنسان، فهذا المرض الخطير كان ولا يزال موجوداً اليوم ويشكل أحد العقبات الخطيرة التي تواجه أي تشريع قانوني، فمن أجل معالجة هذه الظاهرة الخطيرة والمأساوية والعمل على احتضان وتسهيل عودة الكفاءات العلمية إلى الوطن لابد من اتخاذ ما يلي:

- أن يتم تشريع قانون خاص بالكفاءات العلمية العراقية، وأن يكون القانون واضحاً في معناه وغير قابل للتفسيرات والرغبات الإدارية، وأن يتضمن القانون معالجة المشاكل التي تواجه عودة الكفاءات العلمية العراقية وفي مقدمتها السكن واحتساب الخدمة والترقيات وغير ذلك.
- على وزير التعليم العالي والبحث العلمي إصدار أوامر وزارية واضحة وصريحة وملزمة للجامعات والمعاهد العراقية لمعالجة المشاكل التي تم ذكرها، وأن يتم تشكيل لجنة كفؤة ومخلصة تتابع تنفيذ قرارات وزير التعليم العالي والبحث العلمي بهدف تطبيق القانون لما فيه من المصلحة العامة والخاصة في آن واحد.

**٥- مشكلة الجانب الأمني:**

ويعتقد "د. نجم الدليمي" أن مشكلة توفير الأمن والاستقرار هي مشكلة عامة وليست مشكلة خاصة بعودة الكفاءات العلمية العراقية، بالرغم من أهمية الحفاظ على الكادر العلمي في ظل أوضاع غير مستقرة، ولكن من أجل تحقيق الهدف العام والخاص يتطلب الأمر ما يلي:

- إيجاد الثقة بين قادة الأحزاب السياسية والتخلص من الريبة والشكل والتخندق بين هذه القيادات لما في ذلك من مصلحة العراق أرضاً وشعباً.
- ضرورة التخلص قولاً وفعلاً من "مبدأ" المحاصصة السياسية والطائفية المقيتة، لأن الاستمرار على ذلك يمكن أن يضع العراق في المجهول، والخاسر الوحيد هو الشعب العراقي.

- العمل على رفض أسلوب العنف والعنف المضاد في العلاقات السياسية بين الأحزاب العراقية لأنه طريق خاسر ولن يستفيد منه إلا أعداء الشعب العراقي.
- اعتماد أسلوب الحوار الديمقراطي في العلاقات السياسية بين قادة الأحزاب السياسية العراقية بهدف معالجة كل المشاكل.

إن تحقيق ما تم ذكره وغير ذلك من حلول يمكن أن يرسي قاعدة متينة للعلاقة بين الأحزاب السياسية وسوف يعم الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي-الاجتماعي ومن ثم تحقيق الهدف الرئيسي وهو عودة الكفاءات العلمية العراقية.

## استثمار العقول العراقية المهاجرة:

ولما كانت العقول العراقية المهاجرة من الأهمية بمكان، ولما لها من دور مهم ورائد ينبغي تفعيله، نرى كما يرى البروفيسور "نادر أحمد"، أنه من المهم ضمن هذا الإطار تحديد أهداف وضع الإستراتيجية المتعلقة باستثمار العقول المهاجرة. ويعتبر تحديد الأهداف خطوة متقدمة لبلوغ إستراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة استنزاف العقول والكفاءات المبدعة العراقية. ونظراً لما تشكله ظاهرة هجرة العقول العراقية من خصوصية ومجال متميز فإن مشروع إستراتيجية التعامل مع هذه العقول يرمي إلى تحقيق أهداف ومقاصد مختلفة يمكن إيجازها فيما يلي:

١- التقييم السليم والواقعي لكفاءة العقول ضمن المعايير العلمية والاعتراف بأنها ثروة قومية ووطنية لا يمكن التفريط فيها ويمكن التعامل معها حتى لو قررت البقاء في دول الغرب.

٢- الحد من النزيف المستمر للعقول العراقية ووقفه إن أمكن بواسطة التخطيط العلمي الصحيح والناجح واستثمارها في المشاريع القومية والمحلية.

٣- مساهمة العقول العراقية المهاجرة في عملية صنع القرارات المختلفة حسب اختصاصاتها والاستفادة من طاقاتها خصوصاً في مجال التعليم الجامعي والبحث العلمي والمشاريع التقنية والاقتصادية والصحية وغيرها.

٤- إنشاء وتأسيس بنك معلومات لحصر المعلومات المتعلقة بالعقول العراقية المهاجرة للاتصال بها والتعامل معها.

٥- تشجيع العقول العراقية المهاجرة –بعد وضع إستراتيجية واقعية- على العودة للوطن والمساهمة في برامج التنمية والإعمار.

٦- تشجيع العقول التي تفضل البقاء في دول المهجر على استثمار طاقاتها من بعد في المشاريع المختلفة داخل العراق.

٧- الطلب من العقول المهاجرة المساهمة في إلقاء المحاضرات وتقديم العون والنصح وإبداء الرأي في المشاريع الوطنية المختلفة والاستعداد لسماع آرائها واستثمارها في المسائل المختلفة.

٨- تشجيع العقول المهاجرة على تأسيس شركات علمية تقنية متطورة في داخل العراق ودعمها مادياً ومعنوياً لتطوير المشاريع الصناعية والتقنية.

٩- إصدار دوريات ونشرات علمية متخصصة في داخل العراق للتعريف بتلك الطاقات وتشجيعها على نشر أبحاثها العلمية وإبداء آرائها بصورة حرة في مشاريع التنمية والإعمار مع نشر أحدث أخبار منجزاتها العلمية والتقنية.

١٠- تشجيع العقول المفكرة التي لا ترغب في العودة على قضاء فترة قصيرة في العراق للمساهمة في المشاريع المختلفة وإلقاء المحاضرات العلمية أو الإشراف على الأبحاث العلمية وورشات العمل التقني.

١١- تعزيز أواصر الثقة بين المؤسسات المتخصصة داخل العراق والعقول المفكرة عن طريق تبادل الأفكار والآراء حول المشاريع المختلفة.

١٢- مساهمة الطاقات العراقية المهاجرة في برامج تعزيز الحوار الحضاري والتبادل الثقافي بين العراق ودول العالم.

١٣- جرد عدد المؤسسات والمنظمات العلمية والتقنية والمهنية العراقية في دول المهجر وتقييم نشاطاتها والاستفادة من علاقاتها لخدمة الوطن.

١٤- الاهتمام بعوائل وأبناء جاليات العقول المهاجرة ضمن مشروع الاهتمام بالجالية العراقية التي تعيش في دول المهجر. ويعني هذا تشكيل لجان اجتماعية متخصصة لجذب الجيل الذي ولد وترعرع وتعلم في جامعات الغرب وربطه بأرض الوطن. ويمكن الاستفادة بمعلومات هذا الجيل الواسعة في مجال الحاسبات والانترنت والتقنيات الأخرى.

## مشاريع جذب العقول العراقية المهاجرة:

ووفقاً لرؤية "د. نادر أحمد"، أن العدد الكبير من العقول العراقية المهاجرة والفاعلة والذي يبلغ حسب بعض التقديرات (٣٠) ألف كفاءة عراقية تعيش وتعمل في دول الغرب يقتضي وضع بعض الحلول والمشاريع لاستثمار هذه العقول وتوظيفها لصالح العراق. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الأطباء العرقيين الذين يعملون في المستشفيات البريطانية (٢٠٠٠) طبيباً وطبيبة عراقية. وهذا الكم الهائل من العقول العراقية التي استثمرت في دول الغرب يعتبر خسارة فادحة لمجتمع العراق الذي تفكك خلال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن. وإذا ما أدركنا أن عدد نفوس الشعب العراقي يبلغ حوالي (٢٥) مليون نسمة، فإن هذا الكم الكبير من الكوادر المغيبة يعتبر بالفعل خسارة حقيقية. ولكن كيف يمكن جذب هذه العقول التي استقرت مع عوائلها في دول الغرب وولد لها الجيل الثاني والثالث؟.

## خيارات الاستثمار:

اعتمدت الكثير من الدول سياسات مختلفة لمنع أو الحد من تسرب تلك العقول إلى الخارج وتخفيف تأثيرها السلبي إما بواسطة خفض الضرائب المفروضة عليهم وتوفير محفزات مالية أخرى أو حتى لسن قوانين تحرم عليهم السفر. ومن الواضح أن البرنامج العملي لتنفيذ إستراتيجية الاستفادة من العقول العراقية المفكرة يستند على خيارين رئيسيين وهما:

### ١- خيار العودة للوطن:

وقد نجح هذا الخيار في بعض الدول النامية كسنغافورة وتايوان والصين لكنه لم ينجح على نطاق واسع. ويبدو أن خيار إقناع العقول العراقية التي استقرت في دول الغرب بالعودة إلى العراق بصورة دائمة قد يبدو صعباً وغير عملي على المدى القصير. لذا فإن الحل العملي الآتي الأكثر قبولاً هو الاستفادة من العقول العراقية المهاجرة في أماكن عملها أو ما يسمى بخيار الاستثمار من بعد.

### ٢- خيار الاستثمار من بعد:

وهو خيار بقاء العقول المفكرة في الدول الغربية والاستثمار في عملها ضمن مؤسسات تلك الدول. وهذا الخيار بدأ يبرز في الآونة الأخيرة كبديل عن خيار

العودة بسبب فشل معظم الدول النامية في الاستقطاب المباشر لعودة الكفاءات وعدم قدرتها مادياً وصناعياً على توفير البنية التحتية وإقامة مؤسسات صناعية متطورة يمكنها استقطاب الكفاءات العلمية. ومن محاسن هذا الخيار عدم حاجة الحكومة إلى الاستثمار المادي المكثف في تأسيس البنية التحتية العلمية والتقنية، إذ أنها متوفرة في الدول الغربية وبعض الدول النامية. والفوائد الأخرى تكمن في أن هذه المشاريع لا تستفيد فقط من الكفاءة العلمية للشخص وإنما من علاقته المهنية والاجتماعية والدولية التي أسسها خلال وجوده في المهجر.

ويرى البروفيسور "د. محمد الربيعي"، أن خيار استثمار العقول العراقية المهاجرة هو البديل عن خيار العودة، والوحيد القادر فعلياً على الاستفادة من العقول المهاجرة، وأنه حل منطقي وعملي ملائم لأصحاب الكفاءات المهاجرة التي تريد خدمة وطنها مع بقائها في الخارج. ويستهدف خيار بقاء العقول في الخارج إشراكهم في توفير الخبرة والاستشارة والمشاركة في مشاريع التنمية والإعمار والتعليم والصحة وغيرها.

## آليات استثمار العقول المهاجرة:

ويؤكد "الربيعي" على ضرورة وجود صيغة ما لاستثمار الطاقات العراقية المتواجدة بالخارج ويرى أنها يمكن أن تكون على النحو التالي:

- تشكيل لجنة خاصة (والأفضل إنشاء دائرة –دائرة استثمار الكفاءات المهاجرة- لا تركيبها الإداري الخاص).
- تشكيل بنك معلومات عراقي يضم معلومات كافية عن العقول المهاجرة لغرض استطلاع آراء العقول المهاجرة بخصوص استثمار طاقاتهم وإبداعاتهم لخدمة الوطن وتوضع خلاله إستراتيجية أولية تهدف للاستفادة من العقول المهاجرة.
- تقوم الدائرة المذكورة بتنظيم العلاقة بين العقول المهاجرة والجامعات العراقية والملحقيات الثقافية في الخارج ووضع الجداول الزمنية للمحاضرات ولتقديم الخبرة.
- دعم الملحقيات الثقافية بجهاز وظيفي متكامل ليكون الرابط بين العقول المهاجرة والوطن، ولتنظيم الزيارات، ولتوفير الدعم اللوجستيكي لمشروع "التعليم عن بعد" وتنظيم المحاضرات والسميتارات المنقولة عن طريق الانترنت إلى الجامعات العراقية.

أما الدكتور "نادر أحمد" فيرى أنه من الممكن الجمع بين الخيارين والاستفادة من محاسنهما لوضع برنامج عمل فعال للاستفادة من خبرة وكفاءة العقول العراقية المهاجرة. ويمكن أن يتم الإشراف على هذا المشروع من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو بواسطة تأسيس وزارة للكفاءات العلمية المهاجرة. ويقدم "د. نادر" بعض المقترحات لآليات استثمار العقول على النحو التالي:

**١- تشكيل بنك معلومات عراقي شامل:**

وهو الخطوة الأولى للاستفادة من العقول العراقية المهاجرة. ويمكن أن يتم بواسطة إنشاء لجنة مختصة من قبل وزارة التعليم العالي ووزارات أخرى، وأن تنتخب كوادر مؤهلة لهذه المهمة الصعبة. ومن الممكن تنفيذ هذا المشروع خلال سنة واحدة بالاستفادة من نشاط الهيئات العراقية المهنية والعلمية في دول المهجر. وضمن هذا المشروع تقوم لجنة بنك المعلومات بالاتصال بهذه الهيئات والطلب منها رسمياً بتزويدها بالمعلومات حول العقول المهاجرة وكفاءاتها العلمية. ويمكن جمع مثل هذه المعلومات بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال المجلات والنشرات العلمية العالمية المتخصصة، ومن ثم جمع المعلومات حول اختصاص هذه العقول وأماكن تواجدها ورغباتها في المساهمة في المشاريع التي تقترحها المؤسسات الرسمية في العراق. وكخطوة أولية تتصل اللجنة المشرفة بالعقول التي تتعامل معها وتدعوها إلى اجتماع لانتخاب لجنة إدارية تشرف على النشاطات في هذا المجال وتشمل أفراداً ذوي كفاءات علمية وإدارية.

**٢- تأسيس شركات تقنية متطورة:**

ويمكن للحكومة العراقية تشجيع العقول المهاجرة بواسطة وضع تسهيلات مادية ومعنوية لتأسيس شركات تقنية متطورة داخل العراق. وهذه الشركات تساهم في دعم البنية التحتية لاقتصاديات البلد وبدء مشاريع جديدة للتنمية بدون الحاجة لاستشارة الشركات التقنية الأجنبية. ومن خلال هذا التوجه تقوم الحكومة بتزويد من يريد القيام بمشاريع جديدة من الكفاءات العلمية بمنح مادية وتسهيلات مصرفية وقروض يمكن تسديدها على المدى البعيد وبدون فوائد.

وتُعفى مثل هذه المشاريع من الرسوم والضرائب إلى أن يتم استقرارها ونجاحها في المجال التسويقي.

٣- **عقود استشارية قصيرة وبعيدة المدى:**

ومن المشاريع الأخرى التي يمكن أن تقوم بها الوزارات المعنية للاستفادة من بنك المعلومات للاتصال بالعقول التي لا ترغب في العودة وتشجيعها على استثمار طاقاتها عن بعد. ويمكن توظيف هذه العقول إما بصفات استشارية أو بربطها بعقود قصيرة الأمد للقيام بمشاريع تقنية متطورة داخل العراق منها مشروع تنظيف بيئة العراق من الملوثات الكيماوية والنووية التي لحقت بها جراء الحروب المختلفة وإدخال التقنية الحديثة على الطرق الزراعية وتحلية المياه والاعتماد على التصنيع المحلي وتطوير صناعات البتروكيماويات والطاقة. ويمكن ضمن هذا السياق أيضاً دعوة العقول المهاجرة لإلقاء المحاضرات والإشراف على ورشات التدريب في الجامعات والمؤسسات والإشراف على الأبحاث العلمية لطلبة الدراسات العليا في جامعات العراق. أما بالنسبة للأطباء والمهندسين فيمكن ربطهم بعقود قصيرة أو طويلة المدى للاستفادة من قابلياتهم لتطوير المجالات الطبية والهندسية داخل العراق. ويأتي بعد ذلك دور وضع محفزات مختلفة لاستقطاب العقول المهاجرة منها تقدير الكفاءات العلمية وتثمين دورها لخدمة الوطن ثم توفير ظروف العمل والمناخ العلمي في الموقع المناسب وتوفير مجال البحث والتطوير وحرية العمل بعيداً عن الأجواء السياسية. وتوفير بعض المغريات المادية منها الرواتب والمكافئات والجوائز تعتبر أيضاً من المحفزات المهمة. ومن الواجب توفير بعض المستلزمات المعيشية المهمة ليس بالضرورة بالشكل التي عليه في دول الغرب ولكن بشكل يعكس الاهتمام بمثل هذه الكفاءات. ومن هذه المستلزمات توفير قطع الأراضي لبناء البيوت السكنية أو توفير البيوت للسكن، وتوفير العناية الصحية والمدارس لعوائل العقول العائدة لأرض الوطن. ومن المهم أيضاً التخطيط الجدي لمنح جوائز تقديرية رسمية سنوية للعقول التي تساهم في خدمة المشاريع التنموية للبلد في جميع المجالات. ويعكس هذا جدية الحكومة في الاهتمام بعقولها المفكرة والمبدعة. ويمكن أيضاً إنشاء مجلس للبحث العلمي أو أكاديمية علوم عراقية تهتم بالأمور

العلمية وتنسق نشاطاتها. ويعتبر مجلس البحث العلمي أو أكاديمية العلوم أعلى مؤسسة علمية في الدولة العراقية وتقوم بالإشراف الغير مباشر على البرامج العلمية والهندسية والطبية وغيرها. وفي كل عام يقوم مجلس البحث العلمي أو الأكاديمية العلمية بمنح العلماء العراقيين في داخل العراق وخارجها جوائز تقديرية لتشجيعهم على استثمار طاقاتهم في خدمة الوطن.

**آليات التنفيذ:**

ثمة آليات أخرى يمكن الاستفادة منها لاستقطاب واستثمار العقول المفكرة العراقية ومنها:

١- تشكيل مجلس عمومي من الخبراء وبإشراف الحكومة العراقية يتم من خلاله انتخاب لجنة إدارية وتنفيذية متخصصة لبحث وضع آلية للتعامل مع العقول العراقية المفكرة واستثمارها لتحديد الأهداف المنشودة.

٢- تقوم اللجنة بالاتصال بالعقول المهاجرة كل حسب الاختصاص عبر بنك المعلومات الذي تؤسسه للاستفادة من اقتراحاتها في هذا المجال. ثم تدعو إلى مؤتمر عام لمناقشة القضايا المختلفة.

٣- دراسة الاحتياجات العلمية والصناعية والصحية والاقتصادية للعراق ومن ثم تحديد النقاط التي يمكن مناقشتها مع العقول المهاجرة.

٤- تشجيع العقول المهاجرة على المساهمة في دراسة الخطط والمشاريع واختيار الأصلح منها، ومن ثم تحديد المشاريع التي يمكنهم المساهمة فيها.

٥- بعد دراسة ومناقشة المشاريع، تشكل قنوات لنقل المعلومات وتبادلها بين اللجان المعنية والعقول المهاجرة وبإشراف وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى.

٦- تقوم اللجان المتخصصة بتحديد طرق لتقييم مقومات نجاح البحث والتطوير وتحديد مواطن الضعف والقوى فيها كأساس لتشخيص المجالات التي يمكن التعاون المشترك فيها.

٧- توفير المصادر البشرية والمادية المطلوبة لإقامة المشاريع الصناعية والتجارية ومتابعة تمويلها من قبل الحكومة.

## خاتمة:

إن مشكلة العقول العراقية المهاجرة تقتضي إعداد إستراتيجية واضحة المعالم والرؤى والتخطيط الدقيق والنظر في جميع جوانب هذه المشكلة لوضع حل لها والاستفادة منها لتطوير برامج الأعمار في العراق ويتطلب وضع مثل هذه الإستراتيجية إشراك ومساهمة العقول العراقية المهاجرة والمحلية إذ أنها تُعد القاسم المشترك والعامل الفعال لإنجاح مثل هذه الإستراتيجية. ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح ويستمر دون تعاونهم المخلص والمستمر في مراحل التخطيط والتنفيذ. وفي نفس الوقت، فإن تعاون الحكومة العراقية في هذا المجال وتوفيرها وسائل الدعم المختلفة يعتبر هو الآخر من أهم مقومات نجاح مثل هذا المشروع. ويقتضي هذا الاستعداد النظري والعملي وتوفير الميزانية المادية المطلوبة وإعداد الكوادر المحلية للعمل جنباً إلى جنب مع العقول المهاجرة في المشاريع التنموية في الدولة.

ويمكن أن نستخلص من هذا الفصل النقاط الآتية:

١- أن هجرة النخب والكفاءات العلمية تمثل ثروة وطنية وخسارة لا تعوض للبلاد.

٢- أن هجرة العقول ترجع لأسباب عديدة منها انعدام الأمن والاستقرار السياسي، وسوء الوضع الاقتصادي وفساد الهيكلة الإدارية.

٣- أن ثمة ضرورة لإجراء دراسة لمعرفة مستويات العقول العراقية ووظائفها وعددها وتوزيعها.

٤- أن وقف هجرة العقول لا يتم بالتمني أو برفع شعارات الوطنية والتضحية من أجل الوطن فقط، ولكن أيضاً من خلال ما يلي:

أ- توفير الأمن للعقول العلمية المفكرة وعوائلهم.

ب- توفير التراكيب التحتية الملائمة والإمكانات المادية العلمية.

ج- دفع رواتب مغرية للكفاءات بما يعادل المستوى العالمي.

٥- إقرار مبادئ شرف (بين القوى السياسية وداخل مجلس النواب) يتمسك بها الجميع للحفاظ على الجامعات كمؤسسات علمية وتربوية لنشر مبادئ الحرية والعدالة من خلال التعليم والبحث وتطوير أساليب التآلف والأخوة والمنفعة العامة بما يخدم مصلحة الوطن والتقدم الاجتماعي والتكنولوجي.

٦- استثمار الطاقات العراقية المتواجدة في الخارج.

وفي الختام نناشد المسؤولين الجدد في الدولة العراقية -كما ناشدهم الدكتور "حسن المحمداوي"- أن يأخذوا هذا الأمر بعين الاعتبار وأن يجعلوا استثمار العقول العراقية على قمة هرم أولويات مهامهم إذا كانت لديهم نوايا صادقة ومخلصة لبناء العراق، وأن ينتبهوا لهذه المسألة المهمة ويضعوا الخطوات والحلول المناسبة والجدية وليست الوعود الكاذبة الهشة من أجل استقطاب الكفاءات العلمية العراقية في الشتات. ونعلم علم اليقين أن أياً من هذه الطيور هي أكثر الناس نوحاً وبكاءاً على مفارقة الأهل والوطن، وقد يبكيهم مباشرة سماع أغنية على التلفاز تذكر وطنهم وتتغنى به.

كما نعلم أن البلد لن يتغير بالخطابات الرنانة والسياسة الرصينة وإنما يتغير ويزدهر بنوابغ أبنائه وبإبداعاتهم العقلية والمعرفية "لا يمكن أن تتصلح أحوال الدول، ما لم يحكم الفلاسفة أو يتفلسف الحكام"، فإن كنا قد فشلنا في أن يحكم الفلاسفة فأضعف إيماننا أن نتمنى أن يتفلسف الحكام ... إنه الأمل وكما قال الشاعر العربي:

منًّى تكن حقاً تكن أحسن المنى  وإلا فقد عشنا به زمنًّ رغد